

تقرير سنوي

2020



"أكثر من 40 عاما من
التفاني في المساواة بين
الجنسين والديمقراطية
والحرية وكرامة الإنسان
والعدالة الإجتماعية"

كانون الأول 2020

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

مقدمة



في عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في حالة طوارئ تنموية أثرت على النساء والشباب بأشكال مثيرة للقلق. أثناء مكافحة الوباء المستنزف للموارد في جميع القطاعات، كانت النساء تواجه ازدياداً في نسبة العنف وبنفس الوقت تقلصت مساحات وخدمات الدعم وأصبحت أقل أماناً. كانت النساء بمثابة هدفاً لتنفيس الاحباط والضغوط المتزايدة مثل الضغوط الاقتصادية حتى أثناء تحملهن أعباء غير عادلة فيما يتعلق بمسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال. كانت النساء أكثر عرضة في هذه الفترة لخسارة نصف أجرهن أو قطع ساعاتهن، أو الحصول على إجازة مرضية غير كافية الأجر أو حتى إجازة مرضية غير مدفوعة الأجر على الرغم من أنهن أكثر عرضة لرعاية أفراد الأسرة المرضى. وهذا يشكل بيئة يتعرض فيها العاملات للاستغلال. وفي الوقت نفسه، كانت أساليب الحماية الأسرية والمجتمعية والاقتصادية تتدهور، كما يتضح من توقف المحاكم الشرعية أثناء الإغلاق الطارئ.

أدت القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وتشرذم الأراضي، والحصار على غزة، والانقسامات السياسية بين الفصائل الفلسطينية، إلى تغييرات كبيرة في العلاقات الجندرية القائمة، والعودة للأعراف والسلوكيات الاجتماعية المحافظة تجاه الشباب والنساء والفتيات. تاريخياً، عملت المعايير الاجتماعية والدينية المتجذرة بقوة في النظم والقيم الأبوية على تفويض حقوق المرأة. تعني السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحددة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية أن النساء يتفاوضن حول حقائق مختلفة ويواجهن فرصاً وتحديات مختلفة. كما تعيق هذه التجزئة الجغرافية تحقيق تغييرات ذات مغزى في حياة المرأة والتمسك بها.

دفع إعلان حالة الطوارئ من قبل رئيس الوزراء الفلسطيني في 5 آذار/ مارس جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية لوضع خطة طوارئ لجميع برامجها، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء والفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستناداً إلى التجارب السابقة مع الأزمات، تهدف الخطة إلى العمل مباشرة مع أولئك الذين يحتاجون إلى دعم إضافي لمساعدتهم على إدارة الآثار المتوقعة التي يمكن أن يضيفها الوباء إلى الأعباء المستمرة التي يتحملونها نتيجة العنف المتزايد.

بشكل عام، تواجه النساء الفلسطينيات عقبات قانونية وسياسية. يتضح هذا من خلال عام 2020، حيث لا يزال يتعين على المنظمات والنشطاء الفلسطينيين المطالبة بقوانين يمكن أن تكافح التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية والتي يمكن أن تتطابق مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعها الرئيس الفلسطيني، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). على الرغم من التعبئة المستمرة للحركة النسائية التي دعت إلى تنفيذ القوانين الدولية لحقوق الإنسان وتقديمها تقرير الظل الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى لجنة سيداو في عام 2018، وتقرير المتابعة في عام 2020، لا تزال المنظمات النسائية تواجه تحديات في موازنة القوانين والتشريعات الوطنية لا سيما المصادقة على قانون حماية الأسرة، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقوانين الانتخابات، لسد الفجوة في

التمييز على أساس الجنس في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها النساء والفتيات في فلسطين.

علاوة على ذلك، تراجعت الحريات والحياة الديمقراطية في فلسطين المحتلة ولا تُحترم حقوق الإنسان للمرأة. المجلس التشريعي الفلسطيني مشلول منذ عام 2007 وتم حله بقرار من المحكمة الدستورية في كانون الأول 2018. كما أن هناك خوفاً من تراجع الحكومة الفلسطينية عن التزامها بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، جاء هذا التخوف نتيجة التعميم الإداري للوزارات في عام 2019 لإبداء تحفظات على اتفاقية سيداو، وأيضاً بسبب حملة الجماعات الأصولية التي بدأت منذ الربع الأخير من عام 2019 ضد الحركات والمنظمات النسائية في محاولة للضغط على السلطة الفلسطينية للانسحاب من اتفاقية سيداو. وهذا أمر مقلق للغاية ويقدم مؤشرات خطيرة على الافتقار إلى الإرادة السياسية تجاه الإصلاح التشريعي واحترام وإنفاذ سيادة القانون عندما يتعلق الأمر بحقوق المرأة.

لم تحرز المرأة تقدماً كافياً بوضعها بسبب عرقلة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي لم تجر منذ عام 2006. ومع ذلك، فقد أحرزت بعض التقدم الطفيف في انتخابات الحكومة المحلية التي أجريت في أيار وتموز 2017 في الضفة الغربية، ولكن لم يحدث ذلك في غزة. وبحسب نتائج الانتخابات المحلية، بلغت نسبة تمثيل المرأة في السلطات المحلية 20٪، وهي نسبة لا تزال منخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال منظمات المجتمع المدني تواجه صعوبات متزايدة في عملها بسبب مناخ مليء بالقيود. بينما تواصل السلطات الإسرائيلية مراقبة واستهداف منظمات المجتمع المدني لتقليص مواردها وتقييد حركتها وعملياتها خاصة في المنطقة ج ، والقدس الشرقية، ومناطق H2 ، وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، فإن السلطة الفلسطينية أيضاً قامت بتبني ممارسات لضبط وتقليل الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني. تهدد سلسلة من القوانين وجود منظمات المجتمع المدني، وخاصة سياسة منح الموافقة المسبقة لمنظمات المجتمع المدني والتعاونيات لتلقي الأموال. تم تحدي هذه السياسة المقترحة من قبل منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة الدولية وحتى الآن لم يتم وضعها موضع التنفيذ، ومع ذلك فهي تشكل تهديداً وتقييداً على عمل منظمات المجتمع المدني. يمثل التحدي الرئيسي الثالث في تقلص فرص التمويل لمنظمات المجتمع المدني وزيادة اهتمام الحكومات الدولية بإعطاء الأولوية للتمويل في المناطق الأخرى.

على الرغم من التحديات المعقدة، كان العام الماضي أيضاً عاماً آخر من الإنجازات القوية، مع نتائج بناءة في عدد من المجالات. كانت الجمعية قادرة على البناء على قوة تاريخنا في عملنا مع النساء والشبكات الأعضاء والشركاء، وفي تضامن وثقة داعميننا. بشكل عام، لدى قيادة الجمعية نظرة ثاقبة وتحليل شامل للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في سياق النزاعات، والتي يوجهها موظفوها إلى نهج حساس في تنفيذ البرامج والمشاريع. يتم جمع وتحليل المعلومات من خلال البحث الذي يوفر خلفيات سياقية تدعم فهمنا أفضل للوضع على جميع المستويات وتقليل العواقب السلبية وعوامل الخطر.

عملت الجمعية على نطاق واسع في مجال التمكين السياسي والمشاركة السياسية للمرأة والتي تتضمن بالضرورة الضغط من أجل المزيد من المساحات الصديقة لحرية التعبير وبيئات الترحيب العامة. الجمعية عضو ومنسق لمندى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي وتستنشر المنظمة في جميع برامج المناصرة مع صانعي السياسات لتحسين الظروف في الفضاء المدني، بما في ذلك الدعوة إلى العمليات الديمقراطية منذ عام 2006. وفي النهاية أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن الانتخابات الوطنية والرئاسية من خلال

مرسوم رئاسي. تم الترحيب بالمرسوم على أعلى مستوى في الأمم المتحدة، مما قد يعني انسحاباً صعباً من هذا الالتزام. كما تستثمر الجمعية في المنصات الإعلامية التقليدية والمحلية للدعوة إلى بيئة انتخابية آمنة ووقائية تحترم حرية التعبير دون تدخل قوات الأمن أو السلطة التنفيذية.

أنتجت الجمعية خلال عام 2020 منتجات قائمة على المعرفة حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي على حقوق المرأة الريفية في الوصول إلى الأراضي والموارد الإنتاجية. كما قدمت معلومات قائمة على الأدلة حول دور لجان الطوارئ التي تم إنشاؤها في سياق جائحة COVID-19 في دعم النساء الريفيات والنساء في التعاونيات لتسويق منتجاتهن وتشجيع التسوق المحلي لتعزيز الأمن الغذائي والصمود وزيادة قدراتها المدرة للدخل في هذه العملية. تم تحويل جميع المنتجات القائمة على المعرفة (الأوراق البحثية وملخصات السياسات وما إلى ذلك) إلى منتجات مرئية لضمان وصول الرسائل إلى السكان وصناع القرار المحليين والدوليين.

بحلول نهاية عام 2020، بدأت الجمعية عملية تطوير خطتها الإستراتيجية الجديدة بناءً على التحديات التي واجهتها، ونجاحات أصحاب الحقوق، والفرص المتصورة. ستعمل استراتيجيتنا الجديدة على إثراء عملنا خلال السنوات الخمس المقبلة، وتهدف بشكل أكثر تحديداً إلى تعزيز مرونة المنظمة واستدامتها، وتمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها السياسية، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساهمة في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن.

نحن في الجمعية لا نزال ملتزمين برؤيتنا ورسالتنا، ونعتمد على جهود فريقنا وشركائنا وأصحاب الحقوق لزيادة الإنجازات من خلال زيادة المشاركة والصمود.

امال خريشة
مديرة عامة

ملخص تنفيذي:

تماشياً مع رسالة الجمعية المتمثلة في تمكين النساء والفتيات اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وضمان عيشهن في بيئة أكثر أماناً وحمايةً من جميع أشكال التمييز، وتماشياً مع أهدافها الاستراتيجية، بذلت الجمعية كافة الجهود الممكنة واستثمرت في الموارد المتاحة خلال عام 2020 لتمكين المرأة لتصبح أكثر نشاطاً في مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. تم ذلك من خلال تقديم خدمات اجتماعية ونفسية وقانونية عالية الجودة، والتأثير على القوانين والسياسات والإجراءات للقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز قيم الإنصاف والعدالة الاجتماعية في المجتمع، بما في ذلك الوصول إلى الفئات صعبة الوصول، وتحدي سياق شديد الخطورة يتسم بالعسكرة والاستعمار طويل الأمد. للقيام بذلك، وبالتعاون الوثيق مع الشركاء المحليين والدوليين في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات الدولية، تساهم الجمعية في توسيع نطاق شبكات المناصرة الحالية والجديدة وفرق العمل التي من شأنها ضمان استدامة الجهود ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي بالاستجابات، وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد والعمليات الديمقراطية، وتعزيز البيئات القانونية والسياساتية التي تعالج المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. يقدم هذا التقرير السنوي لمحة عامة عن نتائج تدخلات الجمعية على المستويات المحلية والوطنية والدولي، وتحليلاً لإنجازات تنمية القدرات والتوعية والتدخلات المناصرة.

أهدافنا الإستراتيجية

Strategic Objective I: Empowering Palestinian women and girls on individual and collective levels to be deeply engaged in all decision-making processes that affect their lives and communities.

- *Outcome I.1. Women understand their political, civil, economic, social, and cultural rights and have the tools and capacity to advocate on their own behalf.*
- *Outcome I.2. Palestinian society is inclusive of and supportive to Palestinian women's rights; Palestinian society as a whole is aware and supportive of women's empowerment and works to make women's empowerment a reality*
- *Outcome I.3. Duty bearers adhere to their obligations and apply laws from a human-rights perspective in line with international standards.*

Strategic Objective II: Eliminating discrimination against women and girls by combating GBV within Palestinian society and promoting women's peace and security in accordance with international human rights laws and agreements.

- *Outcome II.1. (Individual level): Women understand their legal, social, and civil rights and have the resources and confidence to prevent or combat acts of gender-based violence*
- *Outcome II.2. (Community level): Palestinian society acknowledges the prevalence and consequences of gender-based violence to take steps to advocate for a society free of violence*
- *Outcome II.3. (Institutional level): Duty bearers enforce laws and procedures to combat gender-based violence and hold perpetrators accountable before the law*

برنامج المشاركة السياسية للمرأة

يعد برنامج المشاركة السياسية للمرأة مكوناً رئيسياً في الخطة الإستراتيجية للجمعية. تؤمن الجمعية بضرورة توفير مساحات محلية ووطنية مهمة لإبراز أصوات النساء والفتيات والشباب. تتمثل رؤيتنا في أن النساء قوى حيوية في التنمية الاجتماعية وفي مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أنشاء مجالس الظل المحلية

في عام 2020، تم إنشاء (12) مجلس ظل محلي جديد في الضفة الغربية وقطاع غزة. تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجالس الظل في دعم وتمكين عضوات المجالس المحلية من تولي دورهن القيادي في التنمية المحلية. تم إنشاء منتدى مجالس الظل من 10 عضوات. تم انتخاب هذه المجموعة كمجموعة مسؤولة عن مجمل عمل مجالس الظل (87) في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تم إنشاؤها خلال السنوات الخمس الماضية. حالياً، تشارك 761 امرأة من أعضاء مجالس الظل في جلسات بناء القدرات حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

يجب أن تؤخذ في الاعتبار عواقب كوفيد-19 على الفلسطينيين بشكل عام، وعلى الفلسطينيات بشكل خاص. أعلنت الحكومة الفلسطينية منذ بداية آذار 2020 عن عدة إجراءات لاحتواء انتشار فيروس كورونا. أغلقت الحكومة جميع المرافق التعليمية والمناطق السياحية والدينية والحدائق الوطنية، وألغت جميع الحجوزات الفندقية للسياح الأجانب. في الوقت نفسه، تم إلغاء جميع المؤتمرات الوطنية والدولية المخطط لها في فلسطين. تم فرض قيود مشددة على التنقل بين المدن الفلسطينية خاصة في محافظة بيت لحم حيث تم اكتشاف الحالات السبع الأولى لـ كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، تم إغلاق جميع المعابر بين فلسطين وبقيّة العالم. طُلب من جميع المواطنين البقاء في المنزل باستثناء العاملين الأساسيين مثل الطواقم الطبية ومحلات السوبر ماركت والصيدليات. حتى الأسبوع الأول من شهر يونيو، طُلب من معظم المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إغلاق أبوابها، باستثناء قطاع الصحة والأمن.

SHADOW COUNCILS AS BEST PRACTICE

Shadow councils are a cutting-edge strategy by THE ASSOCIATION to build women's leadership and other capacities. These are councils that act as community mechanisms to mainstream women's involvement in local government and in their communities through training and mentoring sessions. These shadow councils were formed to empower women to participate in politics, advocate for gender-sensitive policies, and make effective decisions that influence local communities and promote their steadfastness

The formation of shadow councils in the West Bank and Gaza sites in general contributed to raising women's voices to demand women's rights through political participation on the basis of equality and justice, and to guarantee participation in adopting fair laws to achieve the goal. Shadow Councils spread awareness among individuals, families and society on the role of women in political participation and development work, which emphasized how women's needs and priorities are social issues.

أخيراً، من أهم الإنجازات التي حققتها مجالس الظل في عام 2020 هي أن النساء في مجالس الظل عبرن عن أهمية وتأثير مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، خاصة خلال وباء كوفيد-19، حيث انضموا إلى فريق الطوارئ ولعبوا دوراً استثنائياً في دعم مجتمعاتهم المحلية. تم الوصول إليهم من قبل مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية لدعم ومساعدة مجتمعاتهم المحلية.

تمكين قادة الشباب:

شارك في 59 فرصة تظليل 34 امرأة و 25 قائد شاب (15 امرأة / 10 رجل) ، إضافة الى ذلك قام (36) من القادة الشباب المحتملون (15 من الضفة الغربية و 21 من غزة) بزيادة قدراتهم ومعرفتهم من خلال برنامج بناء القدرات الذي يشمل موضوعات مثل المناصرة القائمة على الأدلة، والخطابة، والمناقشات، النسوية، التحليل السياسي، العدالة الانتقالية، الفصل العنصري والأمن وحل النزاعات. بحلول نهاية التدريب، أصبح القادة المحتملون من الشباب (ذكوراً وإناثاً) حلفاء ومدافعين عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

في 28 أيلول 2020، وقّعت الجمعية اتفاقية شراكة مع لجنة الانتخابات المركزية (CEC) لتنفيذ مشروع يهدف إلى تمكين الشباب والشابات ليكونوا رواداً في الانتخابات المقبلة. ونتيجة لذلك، تم تطوير قدرات 60 من القادة الشباب من خلال برنامج شامل للعمليات الانتخابية. من المتوقع أن يكون القادة الشباب أكثر دراية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، لا سيما في تناول حقوق المشاركة في العمليات السياسية. يتم تشجيع القادة الشباب على التسجيل والتصويت والإشراف والترشح للانتخابات ودعم خطاب إعلامي حساس للنوع الاجتماعي ودعم مشاركة المرأة والشباب في انتخابات 2021. وأكد القادة الشباب أنهم اكتسبوا المعرفة والأدوات التي ستمكنهم من تنفيذ حملات التوعية والمناصرة في عام 2021.



الصورة 1. حفل توقيع اتفاقية الشراكة مع لجنة الانتخابات المركزية (CEC)